المحاضرة الرابعة (4) --- الفروض البحثية

- وضع وصياغة الفروض البحثية:

بحسب دالين فإن الفروض هي حلول مقترحة لمشكلة عبر عنها كتعميمات أو مقترحات، أنها تقريرات تتكون من عناصر صيغت كنظام منسق من العلاقات التي تحاول تفسير حالات أو أحداث لم تتأيد بعد عن طريق الحقائق، وتكون بعض العناصر أو العلاقات التي تتضمنها الفروض حقائق معروفة.

الفرضية هي التفسير الأولي، واصل الكلمة الإنجليزية Hypothesis وهي مكونة من مقطعين Hypo ومعناها "شيء أقل من" أو أقل ثقة من الأطروحة Thesis أي أنها جواب افتراضي مبدئي، مقترح ومؤقت، لتفسير ظاهرة أو واقعة اجتماعية ما، وهي جواب أو تفسير مستمد من تأمل أو دراسة هذه الظاهرة بهدف معرفة أسبابها وترابطاتها.

الفروض هي التوقعات والتخمينات للأسباب التي تكمن خلف الظاهرة والعوامل التي أدت إلى بروزها وظهورها بهذا الشكل، ويعتبر الفرض نظرية لم تثبت صحتها بعد أو هي نظرية رهن التحقيق أو هو التفسير المؤقت الذي يضعه الباحث للتكهن بالقانون أو القوانين التي تحكم سير الظاهرة (دعمس، 2008، ص. 71).

الفرضية بشكل عام عبارة عن تخمين ذكيي وتفسير محتمل يتم بواسطته ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة أو الظاهرة المدروسة، وبالتالي فإن الفرضية عبارة عن حدس أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن ومحتمل لمشكلة الدراسة، والفروض غالباً تأخذ صيغة التعميمات أو المقترحات التي تصاغ بأسلوب منسق ومنظم يظهر العلاقات التي يحاول الباحث من خلالها حل المشكلة.

⋆ أهمِّيَّة الفروض:

تنبثق أهميَّة الفرضيَّة عن كونها النور الذي يضيء طريقَ الدراسة ويوجِّهها باتِّجاهٍ ثابت وصحيح، فهي تحقِّق الآتي:

- تحديد مجال الدراسة بشكلٍ دقيق.

– تنظيم عمليَّة جمع البيانات فتبتعد بالدراسة عن العشوائيَّة بتجميع بيانات غير ضروريَّة وغير مفيدة.

– تشكيل الإطار المنظِّم لعمليَّة تحليل البيانات وتفسير النتائج.

⋆ صياغة الفروض:

تتبع صياغة الفروض نفس أسلوب تحديد الاشكالية، ويذكر آري وزملاؤه (1986) Ary et alالطريقتين التاليتين لصياغة الفروض:

أ- الطريقة الاستقرائية: يقوم الباحث بصياغة الفرض كتعميم من العلاقات التي لاحظها. أي أن الباحث يلاحظ السلوك ويحاول تحديد اتجاهاته أو العلاقات المرتبطة به، ثم يفترض تفسيراً لهذا السلوك الملاحظ وبالطبع يجب أن يصاحب هذه الطريقة الاستقرائية مراجعة البحوث والدراسات السابقة، وذلك لتحديد النتائج التي ذكرها الباحثين الأخرون حول الاشكالية.

ب- الطريقة الاستنباطية: على العكس من الفروض التي تصاغ كتعميمات لما لاحظه الباحث من علاقات هناك فروض أخرى نستقيها من النظريات، ومثل هذه الفروض لها ميزة أنها تؤدي بنا إلى نظام عام من المعرفة، لأن إطار دمجها في صرح المعرفة قائم فعلا داخل النظرية.

⋆ معايير صياغة الفروض:

تتحدد المعايير العامة لصياغة الفروض البحثية في جملة النقاط التالية:

أ- الايجاز في صياغة الفرض: أن يكون الفرض مختصراً وواضحاً على قدر الإمكان ومن العوامل التي تساعد على وضوح الفرض عدم ذكر المجتمع في الفرض.

ب- تحديد علاقة بين متغيرين: يجب أن يحدد العلاقات المتوقعة بين المتغيرات، ويجب أن تكون العلاقة المحددة في الفرض بين متغيرين فقط.

جـ- أن يكون للفرض قوة تفسيرية: يجب أن يعطي الفرض تفسيراً للعلاقات بين المتغيرات وهذا معيار واضح لكنه مهم.

د- قابلية الفرض للاختبار: بمعنى إمكانية جمع البيانات بالوسائل التي يحددها البحث حتى تمكن التحقق من قبول الفرض أو رفضه. ويتفق هذا الأمر على النواحي الاجرائية في البحث.

هـ- أن يكون للفرض أساس منطقي: بمعنى وجود أساس منطقي يدعم الفرض ويكون مستخلصاً أو مستمداً من نظرية أو بحوث سابقة أو خبرة شخصية.

- شروط صياغة الفروض العلمية: إن عملية بناء الفرض العلمي وصياغته تتضمن شروطا علمية يمكن تحديدها فيما يلي (فرحاتي، 2012، ص ص. 107، 108):

- يصاغ الفرض العلمي في ضوء المشكلة وتناقضاتها كما حددها الباحث بحيث يكون مناسبا ومتناغما في منطوقه مع كل ملابساتها.

- يصاغ الفرض العلمي في جمل قصيرة وواضحة من الناحية اللغوية وذات دلالات محددة لا تقبل التأويل ولا تتضمن أية تناقضات محتملة ويراعى فيها السلامة النحوية بحيث تظهر وكأنها قانون.

- أن توظف في صياغة الفروض المصطلحات العلميات بدلالاتها الأكاديمية المعروفة.

- أن تتضمن الصياغة اللغوية بالضرورة متغيرات المشكلة وأبعادها وتستوعب تناقضاتها، بحيث تكون إيحائية للمنهج المناسب لحلها والأدوات المنطقية والأمبيريقية التي سيستخدمها الباحث.

- أن تكون الفروض مترابطة ومحددة لجميع الجزئيات والتفاصيل بحيث يسهل إدراك ترابطاتها وسياقها المعرفي الكلي. أي أن تصاغ في ضوء نظرية محددة.

- أن تكون الفروض المصاغة لحل المشكلة في اتجاه واحد ومتولدة من فرضية أو فرضيتين عامتين أو أكثر من ذلك ولا تتناقض فيما بينها.

- أن تكون متغيراتها قابلة للملاحظة والتجريب والقياس المنطقي أو الإمبيريقي.

- أن تكون الفروض في البحوث الإمبيريقية قابلة للتكميم والمعالجة الإحصائية.

- أن يصوغ الباحث عدة فروض محتملة ولا يقتصر على بعض منها فقط.

- أن تكون صياغة الفرض في نطاق العلم قابل للاختبار المنطقي أو الإمبيريقي أي أنه يحتمل الصدق وعدم الصدق فالقول مثلا "غدا سيسقط المطر أو لا يسقط (قول خارج نطاق العلم لأنه لا يقبل الاختبار إذ أنه قول صادق في كل الحالات، فصاحب القول صادق وهو ما يتنافى مع العلم.

المحاضرة الخامسة (5) --- مصادر وأنواع الفروض البحثية

⋆ مصادر الفرضيَّة:

لعلَّ أهم مصادر الفرضيَّة كما قال بها غرايبة وزملاؤه (1989) المصادر الآتية:

- قد تكون الفرضيَّة حدساً أو تخميناً.
- قد تكون الفرضيَّة نتيجة لتجارب أو ملاحظات شخصيَّة.
- قد تكون الفرضيَّة استنباطاً من نظريَّاتٍ علميَّة.
- قد تكون الفرضيَّة مبنيَّة على أساس المنطق.
- قد تكون الفرضيَّة باستخدام الباحث نتائج دراسات سابقة.

⋆ أنواع الفروض:

أولاً- الفروض البحثية:

عموما يتم صياغتها بطريقة إثباتية تقريرية (أسلوب خبري) في جمل بسيطة وصريحة، يعبر من خلالها الباحث عن تفسيره لظاهرة، أو استنتاجه علاقة سببية أو ارتباطية معينة، وهي تنقسم بدورها إلى فروض موجهة أو مباشرة، وفروض غير موجهه أو غير مباشرة.

أ- الفرض الموجه:

يستخدم عندما يتوقع أن هناك علاقة مباشرة بين متغيرات الدراسة؛ سواء أكانت إيجابية، أو سلبية، أو أن تكون هناك فروق ذات اتجاه واحد محدد، كأن يتسبب وجود متغير مستقل في وجود متغير آخر تابع، أو عدم وجود متغير مستقل معين في عدم وجود المتغير التابع.

ب- الفرض غير الموجه:

يستخدم الفرض غير الموجه عندما يريد الباحث أن يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرات، لكنه لا يعرف بالتحديد اتجاه تلك العلاقة، أو لا يمكنه تحديد اتجاه معين لتلك العلاقة بين المتغيرات، أو أنه ينفى معرفة اتجاه العلاقة.

ثانيا- الفروض الاحصائية:

هي عبارة عن جملة أو فقرة تستخدم بعض النماذج الإحصائية ذات العلاقة ببعض خصائص مجتمع البحث، والتي تستخدم من أجل تأكيد العلاقات أو السببية أو الارتباط بين المتغيرات أو الأثر أو الدور...إلخ، وهي تنقسم بدورها إلى نوعين اثنين هما:

أ- الفرض الصفري: وتصاغ بأسلوب النفي، الذي لا يثبت علاقة سواء كانت موجبة أم سالبة بل ينفي وجودها على الإطلاق بين المتغيرين الرئيسين في الدراسة. أيضا ينفي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الفرض، وأن الفرق المتوقع يساوى صفراً.

ب- الفرض البديل: هو أنه بديل عن الفرض الصفري، ويأتي الفرض البديل على أساس غير صفري بمعنى أن الباحث يرى عكس ما ورد في الفرض الصفري؛ أي: أن هناك علاقات أو فروقًا ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، وتستخدم هذه الصياغة كحلٍّ مناسب لوجود علاقات أو فروق حتى ولو كانت بسيطة بين متغيرات الدراسة.

⋆ اختبار الفروض:

تعتبر أهم مرحلة في البحث العلمي؛ حيث أن الفرض لا يكون فرضاً علمياً يمكن قبول إلا إذا ثبت قبوله أو رفضه. فالفرض يبقى مجرد تخمين ذو قيمة تفسيرية ضئيلة حتى يتم التوصل إلى دليل يؤيده قابل للتحقق التجريبي. ويتضمن اختبار الفرض الخطوات التالية:

أ- أن يحدد الباحث في عبارات اجرائية العلاقات التي يمكن ملاحظتها عندما يكون الفرض صحيحاً (مقبول).

ب- صياغة الفرض الصفري.

جـ- اختيار المنهج الذي سوف يسمح بالملاحظة، أو التجربة أو كلاهما معاً. لبيان ما إذا كانت توجد علاقة بين المتغيرات أم لا.

د- جمع وتحليل البينات الإمبريقية.

هـ- أن يحدد الباحث إذا كأن ما لديه من أدلة كاف لرفض الفرض الصفري.